

## اقتصاد

## «شحاظ» مسبح بـ١٢ ألف ليرة «لجادين» فقط!

عبد الهادي شباظ

يبدو أن حرارة الأسعار للألبسة والأحذية سبقت حرارة الصيف لهذا الموسم فقد بدأت أسعار الألبسة والأحذية الصيفية في اتجاهات المحال والبساتن تسجل أسعاراً يمتدح وصفها بالفلكية وفي مثال على ذلك نوع من الأحذية (شحاظ مسبح) والتي يمكن تصورها بعد ارتفاع الأسعار أسوة بارتفاع سعر صرف الدولار لعشرة أضعاف تقريباً بنحو ألف ليرة إلى ١٥٠٠ ليرة كحد أعلى، بينما رصدت «الوطن» خلال جولة لها في الأسواق أن سعر مبيع هذه «الشحاظ» في أحد المحال بمنطقة الصالحية في دمشق يبدأ بـ ١٠٨٠٠ ليرة ويصل إلى ١٢ ألف ل.س.

وفي حديث مع معاون مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق محمود الخطيب بين أن المديرية نفذت عدة دوريات على الأحذية مؤخراً وضبطت العديد من المخالفات ومنها هذا النوع من الأحذية وعن السعر المتعدد لدى المديرية أوضح أنه يتم تسعير الأحذية استناداً إلى القرار ٢٠٧٢ الذي يعتمد على دراسة التكلفة للامة وبين هامش ربح حده ١٠٪ بنسبة ربح للمستهلك في حال كانت الأحذية مستوردة و ٥٪ للتاجر الجملة والموزع بينما منح القرار نسبة ١٥٪ لباعة المرفق في الأسواق والمحال المختلفة بينما حدد القرار نسبة ١٥٪ هامش ربح للمنتج في

حال كانت الأحذية إنتاجاً محلياً ونسبة ٥٪ من قيمة التكلفة لباعة الجملة والموزعين ونسبة ٢٠٪ من قيمة التكلفة لباعة المرفق. وحول متابعة التموين لمثل هذه المخالفات بين الخطيب أن القرار المذكور سمح للتجار والمستهلكين بالحفاظ في بيانات التكلفة لديهم وإبلاغها في حال وجود شكوى أو استياء بوجود مخالفة من قبل دوريات حماية المستهلك حيث يتم طلب هذه البيانات ودراستها من قبل لجنة تضم ممثلين عن المديرية وغرف الصناعة والتجارة وممثلين عن اتحاد جمعيات الحرفيين وآخر عن جمعية حماية المستهلك لمعرفة مدى صحة البيانات ومقارنتها مع الأسعار المعروضة وفي حال تجاوز هوامش الربح المحددة من قبل وزارة التجارة الداخلية يتم مباشرة تنظيم الضبط الخاص بذلك ومخالفة البائع.

وفي نهاية الحديث أكد المعاون تشديد الرقابة خلال المرحلة الحالية على أسعار الألبسة والأحذية وتكثيف دوريات حماية المستهلك المعنية بذلك من عملها في أسواق دمشق الرئيسية والشعبية، ومحاوله رصد وضبط المخالفات التي يتم ضبطها وأن المديرية جاهزة للتعامل مع أي شكوى يقدمها المواطن وبالسرعة القصوى إضافة إلى استمرار سحب العينات المشعبة بها وتحليلها ودراستها سعرياً لمعرفة مدى مطابقتها لبيانات التكلفة وهوامش الربح المحددة.

## الوطن

علمت «الوطن» من بعض العاملين في مطار دمشق الدولي عن وجود بعض التجاوزات في موضوع الصلاحيات الزائدة للمسافرين، إذ يتم غش النظر عنها أحياناً مقابل مبالغ تقديمية، وللتأكد من الموضوع توجهنا إلى وزير النقل على حمود الذي أكد القيام بالتحقيق في الصلاحيات والأوزان، مبيناً أن هذا الموضوع متابع بشكل دقيق ولا يوجد أي تهاون فيه، حيث إن سلامة الطائرة وشروط إقلاعها تخضع لمعايير السلامة والتفتيش الأمني من كوادر المهندسين المعتمدين وكوادر الفنيين. مشيراً في تصريحه لـ«الوطن» حول بعض حالات الرشوة التي يتقاضاها بعض الموظفين من أجل تأمين التذاكر للمسافرين، أنه هناك حالات ابتزاز من بعض ضعاف النفوس تتابع من المديرين ورؤساء الأقسام، «ونقوم بجولات مفاجئة وإجراءات عديدة لمراقبة وضبط هذه الحالات في بعض المكاتب وتم إيقاف عمل المكاتب التي ثبت استغلالها للسعر ولعل إجراءات توحيد وتخفيض السعر المتكررة إلى ٢٠ ألف.س قد وضعت حداً كبيراً لمثل هذه التجاوزات» وأوضح حمود أن الوزارة شرعت بكل قطاعاتها إلى إعادة الحياة والألق للقطاعات المتوقفة عن العمل وبث روح النشاط والحيوية فيها من جديد معتمدين على جهود كوادرنا الوطنية وإمكاناتنا المتوفرة وذلك «إيماناً منا في وزارة النقل والعمل والإنجاز وتواظياً مع همّة جيشنا وتوجهات قائدنا السيد الرئيس بشار الأسد، وانسجاماً مع بيان الحكومة». مهنوياً بتطوير أسطول النقل الجوي من طائرة واحدة إلى أربع والأخيرة ٣٤٠ التي ستستخدم للمقاطع البعيدة كاصين وماليزيا وهي تستطيع

## وزير النقل لـ«الوطن»:

## ندقق في حمولات الطائرات ونتابع حالات ابتزاز في بيع التذاكر إيقاف مكاتب عن العمل بعد استغلال الأسعار



الطيران لمدة ١٦ ساعة متواصلة، وتفتح عهداً جديداً في التبادل التجاري وتمتين علاقات التعاون مع دول وقت معنا وهو أمر لم يتحقق حتى أيام الرخاء الاقتصادي. إضافة إلى توحيد وتخفيض أسعار النقل الجوي الداخلي ما ساهم بزيادة الرحلات إلى المنطقة الشرقية والشمالية (دمشق - القامشلي وبالعكس) ومنع ابتزاز واستغلال المواطنين إضافة إلى دعم الناقل الجوي الخاص ومنحه تسهيلات وإغفاءات توفّر مناخ استمراره ونجاحه في عمله والعمل على إصدار تشريعات لتحرير وتطوير النقل الجوي وهي من أهم القوانين التي توأجب التطور المتسارع في عالم



## ختم مزور لـ«صاغة» حلب في تركيا.. والبضاعة المزورة تغزو أسواقنا تهريباً!

علي محمود سليمان

كشف مدير جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في حلب عبدو موصللي لـ«الوطن»، عن عمليات تزوير لختم الجمعية تجري في تركيا حيث تقوم ورشات لصباغة الذهب موجودة في تركيا بتزوير ختم جمعية الصاغة بحلب وإدخالها بضائع مزورة إلى الأسواق على أنها مشغولة في حلب، ولكنها مزورة وتدخل تهريباً بطرق غير نظامية، ما يجعلها منافسة في الأسعار لأنها لا تخضع لأي تحصيل ضريبي، بالإضافة إلى أنها مزورة ولا يمكن ضمان دقة عباراتها وجودتها، لافتاً إلى ركود مبيعات الذهب في أسواق حلب.

من جانبه، بين نقيب الصاغة غسان جزماتي عن حالة ركود في أسواق الذهب تشهدا دمشق وبغية المحافظات في هذه الفترة من كل عام، حيث لا تصل عملة الدمغ لأكثر من كيلو غرام واحد من الذهب، وذلك لارتباط الفترة الحالية بموسم المونة والامتحانات الجامعية، على الرغم من استقرار الأسعار. ولفت جزماتي في تصريحه لـ«الوطن» إلى انخفاض كميات الذهب المدموغة والتي ترسل من دمشق إلى القامشلي إلى نحو ٨ كغ ذهب أسبوعياً بشكل وسطي، على حين كانت الكميات سابقاً تصل إلى أكثر من ٦٠ كغ ذهباً، وذلك نتيجة حالة الركود بالإضافة إلى إعادة فتح الطرق البرية بين محافظتي حلب والحسكة خفف من أعباء النقل بالطيران على التجار من دمشق وأصبحوا يفضلون النقل برّاً من حلب. وأشار جزماتي إلى أن استقرار الحالي في أسعار الذهب يعود لاستقرار سعر صرف الدولار محلياً، بالإضافة إلى استقرار سعر الأونصة الذهبية العالمية حيث وصلت إلى ١٢٧٣ دولاراً، حيث سجل غرام الذهب عبر «٢١» يوم أسس سعراً لـ ١٩٥٠ ليرة سورية وبذلك تسجل الليرة الذهبية السورية ١٦٢ ألف ليرة سورية والأونصة الذهبية السورية ٧١٥ ألف ليرة سورية.

## تجار: عناصر في الجمارك لا تلتزم بوعود المدير العام أمر الضابطة لـ«الوطن»: ملتزمون وقد ينتهي الدلال!

صالح حميدي عبد الهادي شباظ

متعاون ولا يتساهل في تطبيق القوانين والأنظمة المعمول بها في إدارة الجمارك. مشيراً إلى أنه على عناصر الضابطة الجمركية الاعتراف بالبيان المتكرر ولو مر عليه مئة سنة قائلًا إن المشكلة في حصول فجوة وهوة بين القوانين والقرارات الجمركية الصادرة وبين تطبيقها من عناصر الضابطة الجمركية ونحاول باستمرار إيجاد الحلول لها وردم هذه الهوة دون جدوى. ولفت إلى أن العفوة رفعت وعلى مدى ثلاث سنوات نحو ٣٠ منكرة للإدارة العامة للجمارك إلا أن المشكلة كبيرة ولا يعرف متى يتم الالتزام من عناصر الضابطة بالقرارات الصادرة عن مديرهم وإدارتهم داعياً إلى انتظار قانون الجمارك الجديد وفيه علاج للكثير من القضايا ويضع حداً للإشكالات والمشاكل الحالية. وفي اتصال هاتفي لـ«الوطن» مع الأمر العام للضابطة الجمركية هو بمثابة هبة للضابطة لا يحتاج صاحبها لاستصدار أي بيانات أو تجديد بيانات جمركية لبضائع قديمة، ودعا إلى مواجهة الضابطة الجمركية بهذه المعلومات وعدم الخضوع للابتزاز وأن مدير عام الجمارك

تحدثت بعض التجار خلال اجتماع الهيئة العامة لغرفة تجارة دمشق مؤخراً عن عودة الجمارك إلى عاداتها القديمة- على حد قولهم- وذلك بطلب بيانات جمركية للبضائع المخزنة منذ سنوات ولبضائع قديمة وخاصة لقطع السيارات، مشيرين إلى أن هذا السلوك وهذه الممارسات للضابطة الجمركية يفترض أنها عولجت وصدرت تعليمات بعدم التعرض للبضائع على الطرقات العامة ولا في المستودعات ولا بين الأماكن أو المناطق المختلفة وأن البضاعة لا تتعرض للمساءلة داخل الأراضي السورية. بدوره بين عضو مجلس إدارة الغرفة وممثل للضابطة بالمشورن الجمركية منار الجلال أن البيان الجمركي بحسب الأنظمة والقوانين الجمركية هو بمثابة هبة للضابطة لا يحتاج صاحبها لاستصدار أي بيانات أو تجديد بيانات جمركية لبضائع قديمة، ودعا إلى مواجهة الضابطة الجمركية بهذه المعلومات وعدم الخضوع للابتزاز وأن مدير عام الجمارك

معالجة العادات الكهربية وإجراء التسوية لها وتشكيل لجان لإنجاز هذه المهمة كي تخفف العبء عن المواطنين في المناطق التي تم تحريرها من المسلحين، مؤكداً أن البداية ستكون من وادي بردى والزبداني وبقين ومضايا إضافة إلى غيرها من الأماكن. وطلب المجلس من وزارة السياحة مراجعة التشريعات والأماك السياحية وفق رؤية مدموسة وواضحة تحدد المخرجات الأساسية لعمل الوزارة في مجال تفعيل السياحة بالمناطق الآمنة وعودة الألق للسياحة الشعبية. وفي الشأن الخدمي استمع المجلس إلى عرض قدمه وزير النقل على حمود رئيس الفريق الحكومي المكلف متابعة المشروعات التي تم إطلاقها خلال زيارة الوفد الحكومي برئاسة المهندس خميس إلى محافظة طرطوس مؤخراً حيث أشار إلى أنه تم إعداد مصفوفة تنفيذية لجميع

## الحكومة تناقش: إحدات «السورية للأقمح» وقانون جديد لاتحاد غرف التجارة

هنا غانم



ناقشت الحكومة في جلستها الأسبوعية أمس مشروع مرسوم إحدات المؤسسة السورية للأقمح والحبوب والنتيجة عن إعادة هيكلة كل من المؤسسة العامة للتجارة وتصنيع الحبوب والشركة العامة للمطاحن والمخابز ضمن مؤسسة واحدة.

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي في تصريح صحفي على هامش الجلسة أن الهدف من إعادة الهيكلة هو معرفة الدعم الحقيقي لإنتاج الخبز وتوفير المال اللازم من خلال توحيد الأليات في الشركات الأربع التي تصرف جميعها مبلغاً يصل إلى ٦ مليارات ليرة سورية، وبخصوص الكادر البشري العامل أشار الوزير إلى أن العاملين في شركتي تصنيع الحبوب والشركة العامة للتصنيع اللتين تعملان بالعمل نفسه وهو لخزين الحبوب، هذا الكادر البشري سوف يوظف بهما أخرى في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك. لافتاً إلى أن عملية إعادة الهيكلة استغرقت نحو ٨ أشهر من العمل المستمر بالتنسيق بين عدد من الوزارات وأهمها وزارة التنمية الإدارية.

كما ناقش مجلس الوزراء مشروع القانون الخاص باتحاد غرف التجارة حيث إن قانون الحرف اليدوية صدر في ١٩٥٩ وبعد ٦٠ عاماً يحتاج إلى إعادة النظر بالبعد من مواءمة حيث إن هذا القانون عصري سيجول

اتحاد غرف التجارة وفعالياته في ١٤ محافظة إلى كيان نشيط جداً في الاقتصاد الوطني وسيكون له دور كبير في التعاون مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في الدراسات الاقتصادية والدراسات السريعة والنشاط الاقتصادي وعامل جذب مهم للاستثمارات العربية من خلال العلاقات مع غرف التجارة العربية والعالمية. وناقش مجلس الوزراء قانوناً للسماح للمخترعين المتخلفين عن تسديد الرسم السنوي بتسديد هذا الرسم خلال فترة عام من تاريخ صدور القانون حتى يتنج لهم العودة لاستثمار براءات الاختراع أما البعض الذين لم يستثمر براءة الاختراع الخاصة به فعليه أن يقوم بذلك خلال سنتين من الآن حتى يتمكن من تفعيل براءة الاختراع من جديد. بدوره أكد وزير الكهربية محمد زهير خربطلي أنه سوف يتم العمل على

## مدير المدينة الصناعية لـ«الوطن»: ١,٩ مليار ليرة لتنفيذ خطة إعادة الإعمار الإسعافية هذا العام

## ٧٨ مقسماً صناعياً جديداً و ٢٠ معملاً في «الشيخ نجار» في حلب خلال ٣ أشهر

أكبر لتغذية كامل مدينة حلب إضافة لتغذية المدينة الصناعية. وأكد عجان أن أهم الخطوات التي تم إنجازها خلال الربع الأول بالنسبة للمدينة الصناعية هو إنهاء توقيع العقود لإعادة إعمار المدينة بتكلفة إجمالية تبلغ ١,٩٣٦ مليار ليرة سورية، وذلك وفق الخطة الإسعافية، حيث تم توقيع العقود مع جهات القطاع العام وهي قيد التصديق حالياً ضمن محافظة حلب، وتضمن تأهيل محطات ضخ المياه ومحطات تحويل الكهرباء ومراكز تحويلية ضمن المدينة، لافتاً إلى أن هذه الخطة هي الخطة الإسعافية لإعادة الإعمار، حيث يتوقع الانتهاء من تنفيذ هذه الخطة مع نهاية عام ٢٠١٧ وبذلك تكون الشيخ نجار قد أنهت تنفيذ الخطة الإسعافية لإعادة الإعمار ويعدها تبادلاً مرحلة إعادة الإعمار الكاملة.



مدير الشيخ نجار الصناعية أنه تم وتم تكليف وزارة الكهرباء متابعة الموضوع، مع وجود مقترح لإخلاء مجموعات كهربائية بالاستطاعات

أعمال بناء المقسم، وقد باشر بعض المستثمرين بعمليات البناء. وفي السياق ذاته لفت عجان إلى دخول ٣٠ منشأة صناعية جديدة إلى خطوط الإنتاج خلال الربع الأول ليصبح عدد المنشآت الصناعية المنتجة ضمن المدينة الصناعية ٣٥٦ معملاً، مع تحسين ملحوظ ومهم في تأمين حوامل الطاقة، حيث وصلت المدينة إلى تأمين كامل حاجة المنشآت الصناعية من المحروقات (فيول - مازوت) وذلك بعد دخول شركة خاصة بتزويد المدينة بالمحروقات، وبذلك أصبحت المنشآت كافة التي تعمل على المحروقات تحصل على نسبة مئة بالمئة من مخصصاتها، وذلك حسب سجل الصناعي حيث يحصل على مخصصات المازوت وفقاً ودييات العمل لديه. أما بالنسبة لمحطات التوليد التي تم الإعلان عن توريدها فأوضح

## الوطن

بين مدير المدينة الصناعية في الشيخ نجار حلب حازم عجان أنه مع نهاية الربع الأول من العام الحالي تم تخصيص ٨٧ مقسماً صناعياً جديداً ضمن المدينة لمستثمرين اشتركوا المقاسم بهدف إقامة منشآت صناعية جديدة، وبمختلف قطاعات الصناعة، والبعض منهم اشترى المقسم الجديد لتوسيع معمله. وفي تصريح لـ«الوطن»، أشار عجان إلى أن هذا التخصص يعتبر مؤشراً إيجابياً لحجم النمو في المدينة بالمقارنة مع العام الماضي حيث تم تخصيص ١٦ مقسماً خلال العام الماضي كاملاً، في حين خلال الربع الأول من العام الحالي تم تخصيص أضعاف هذه الرقم، لافتاً إلى أن تخصيص يتضمن مهلة عام واحد لترخيص البناء وعام ثان لإنهاء